

تفعيل مبادرة المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي

عقدت الجمعية اجتماعاً لتفعيل مبادرة المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ممثلاً في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بغرض إعداد خطة تنمية لمصر، وذلك بناء على الخطاب الذي ورد للجمعية من الدكتور مهندس استشاري/ سامح الشاذلي بخصوص هذا الشأن، فقد تم ترشيح مجموعة عمل مبدئية ممثلة للقطاع الخاص للتعاون في هذا الموضوع من السادة أعضاء جمعية رجال الأعمال المصريين، لما لهم من خبرات كبيرة في شتى المجالات، وذلك لاستعراض مختلف الآراء والأفكار لإعداد ورقة عمل مبدئية. وقد حضر الاجتماع من مجموعة العمل المقترحة كل من:

١. م/ أحمد بلبع ممثلاً لقطاع السياحة.
٢. م/ أيمن قره ممثلاً لقطاع الصناعة والطاقة.
٣. م/ حامد الشيتي ممثلاً لقطاع الزراعة والصناعة.
٤. م/ خالد حمزة ممثلاً لقطاع التجارة والاستيراد والتصدير.
٥. م/ عمرو علوبة ممثلاً لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاستشارات.
٦. د/ سامح الشاذلي ممثلاً لقطاع التشييد والمقاولات.
٧. م/ فتح الله فوزي ممثلاً لقطاع التشييد والمقاولات.
٨. أ/ مصطفى الأحول ممثلاً لقطاع النقل البحري والزراعة الثروة الحيوانية.

وقد أوضح د/ سامح الشاذلي اللقاء الذي تم بينه ومستشار وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول مبادرة المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي ممثلاً في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بغرض إعداد خطة تنمية لمصر، على اعتبار أن ٧٠% من استثمارات خطة التنمية تقع تحت مظلة القطاع الخاص.

ثم تم فتح باب المناقشة الذي أسفر عن النتائج الآتية:

أولاً: قطاع الزراعة:

أكد م/ حامد الشيتي على ضرورة الاستفادة من الخطط الزراعية الموضوعية بالفعل حيث أنه يوجد بالفعل خطط زراعية كاملة وجاهزة للتنفيذ، فهناك إستراتيجية زراعية تم وضعها على يد شركة ألمانية، وهي خطة عامة للزراعة المصرية تشتمل على خطط تنفيذية لها لتفعيل تلك الإستراتيجية محددة بذلك دور القطاع العام والخاص ومساهماته لإنجاح تلك الخطة، والموازنة المالية المطلوبة لتفعيل تلك الإستراتيجية ونصيب القطاع العام والخاص فيها.

ثانياً: قطاع النقل:

بدأ أ/ مصطفى الأحول الحديث موضحاً أن وضع قطاع النقل في مصر يتعرض لإنهيار كامل سواء النقل الجوي أو البحري، مؤكداً على ضرورة التصدي لهذا الانهيار من خلال وضع خطة متكاملة للنهوض بهذا القطاع تشمل بعض النقاط المهمة ومنها:

١. منع تطبيق أية قرارات بأثر رجعي.
٢. منع الرسوم الجمركية على أعمال البحار.
٣. تطوير ميناء أثر النبي.
٤. تطبيق الضوابط الخاصة بالسفن والصنادل.

ثالثاً: قطاع السياحة:

أكد م/ أحمد بلبع على ضرورة إشراك القطاع الخاص في إتخاذ جميع القرارات الاقتصادية ووضع الخطط بالنسبة لمختلف القطاعات وذلك لأهمية هذا القطاع الذي يمثل ٧٠% من

الاقتصاد المصري، فضلاً عن قدرة هذا القطاع على إتخاذ القرارات الصائبة لما له من خبرات كبيرة مما يوفر الوقت والنفقات ثم إستكمل الحديث عن القطاع السياحي على وجه الخصوص، موضعاً المشاكل التي يعانى منها هذا القطاع وعلى رأسها الآتي:

١. سوء التخطيط السياحي لسواحل مصر والمراكز السياحية.
 ٢. عدم توافق الفكر والتخطيط السياحي مع توقعات السائحين.
 ٣. لا يوجد مركز سياحي واحد تنطبق عليه مواصفات المركز السياحي الجاذب للسائح.
- وبناءً عن هذه المشاكل التي يعانى منها القطاع السياحي فى مصر، اقترح م/ أحمد بلبع الآتي:
١. وضع خطة سياحية كاملة على أيدي الخبراء والمتخصصين فى هذا القطاع.
 ٢. استكمال المراكز السياحية غير المكتملة وتحديد احتياجات السائحين بها قبل البدء فى إنشاء مراكز جديدة.

رابعاً: قطاع الصناعة والطاقة:

أكد م/ أيمن قررة أنه لا بد من تضافر الجهود وبذل أقصى جهد ممكن للنهوض بالإقتصاد المصري والنهوض بالقطاع الصناعي، والتمكن من أن تصبح مصر دولة مدنية فى أسرع وقت ممكن.

خامساً: قطاع التشييد والمقاولات:

أوضح المهندس/ فتح الله فوزي على أنه بالرغم من أن الحكومة الحالية هي حكومة تسيير أعمال وأن الفترة الحالية فترة انتقالية إلا أنه من الضروري فتح باب الحوار وعرض جميع مقترحاتنا على وزارة التخطيط والتعاون الدولي وكافة الجهات المعنية وبذل كل الجهد للمتابعة المستمرة للنهوض بالاقتصاد المصري.

سادساً: قطاع تكنولوجيا المعلومات:

أوضح م/ عمرو علوبة أن قطاع تكنولوجيا المعلومات هو أقل القطاعات مشاكل وأكثر القطاعات إشراكاً للقطاع الخاص بنسبة كبيرة، فضلاً عن كونه قطاع لا يكلف الدولة شيئاً ، كما أن لدى القطاع الخاص مجموعة من الدراسات لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات و التي يستطيع القطاع الخاص أن يشارك في تفعيلها مع الحكومة وخاصة لأن هذا القطاع يعتبر كثيف العمالة وسيعمل على حل مشكلة البطالة إلى حد كبير .